وذهاب الروح لمعنى الامكنة بحلول شخص فيها او اليها كما يسبب الماضر لذلك يتعدى كما قال الماصبح بحومله ومشر لكان الدائر يسرنا بهاتمنا
والعشرة المثال السارية التي هي عبرة في الهلال ودعا منه والحاملة كان انا استوت وسكت عن استقرار زيد وسكوت
وقد بينها بانه يتصور ان يقال مات زيد او ضحك والعير والكهر ونقص النيل وسكت البلوى فيما لك الموجود كما لا يقع
جوابه بالنصب على المعية ولا يجري فيه ذلك ما ذكروا يتجه التجوز فيه وجه لا كنه لا يقال انا نعدم من الاشتراك وقوله اي
علم الشرك حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه اي يجب المفعول معه فيما سلو ومثلنا ان راى ابن مالك عدم الاشتراك ويعيدا
مثال في الخلاصة بسير والطريق فالا يتاتى فيه العطف على ما قال وهو مسيرعه في مثال جار وما على ان وفيه الشبه على نكتة
مما في المعنى ولم ينبه عليها شراح الخلاصة وهي انه اذا وقع بعد المفعول معه حال او شبهه او خبر عنه نحو كنت وزيدا اخا
وسرت وزيدا راكبا الحكم في مطابقة ما قبله حكم لو وقع قبل المفعول معه فقال الاخفش وجوز ان تعطي حكم ما بعد المعطوف فيقال
كنت وزيدا مسطحين وسرت وزيدا راكبين نحو الا العطف والاصل الواو ان العطف وصح ذلك ابن كيسان الشيء وكون هذا اما
المفعول معه مبتدا وقبله خبره من جهة نطقه وقبله ما جاز خبره من جهة ابتدائيته واشار بهذا الرد على صدر الناظم فانه
اجاز مجيء المفعول معه جملة وخرج على ذلك قولهم جاء زيد والشمس طالعة ومن جعلها حالا لان الجملة الحالية لا بد من جهة
تاويلها بالوصف اذ هي صفة لصاحبها واجاب بعضهم بانها ماولة بالحال السببية اي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه والغرض
انها ماولة بوصف من جهة المعنى **والعطف بعد مفرد وبعد ما بجملة لم يتضمن شبه فعل حتما**
مسائل هذا الباب على تسعة اقسام الاول ما يجب فيه العطف وذلك شيئان احدهما ان لا يتقدم الواو الا مفرد نحو انت ورايك
وكل رجل وضيعته وثانيهما ان يتقدم الواو جملة ليس فيها ما يصلح للعمل في المفعول معه نحو انت اعلم بما لك عطفا [illegible]
لكنا وتجوز في نسبة العلم الى المال او على الخبر [illegible] اعلم بما لك [illegible] موضع الباء [illegible] وهذا الذي
ذكره المصنف في التسهيل ولم يتعقبه الدماميني و[illegible] ان العطف يتعين ايضا في نحو اشترك زيد وعمرو [illegible] بعد الواو [illegible] فيه
عمرو وفي نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده [illegible] الواو فيه لغير المعية قوله والعطف مبتدا او حتما بالبناء للمفعول [illegible] متعلقة
به ومعمول [illegible] على الجملة [illegible] على المفرد **والنصب حتم بعد مفرد وصل لغير نصب ان يؤكد منفصل**
القسم الثاني ما يجب فيه النصب على المعية وذلك ان يتقدم الواو جملة فعلية او اسمية متضمنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير
متصل مجرور او مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا مثل بهما المصنف في الشرح تبعا وما صنعت واباك
مثل به في الشرح ايضا اما المثال الاول فيمتنع العطف فيه في مذهب اكثر البصريين خلافا للاخفش والكوفيين في اجازة العطف على
الضمير المجرور بدون اعادة الجار نحو اما الثاني فقال الدماميني لا يجوز انه تجوز فيه اوجه ثلاثة الجر على حذف الذات وابقاء
المضاف اليه على حاله والرفع على حذفه وقطع المضاف اليه في اعرابه والنصب على المعية وليس في الجر الخلاف المذكور فيما
لك وزيدا بل هو جائز عند الجميع وفي جواز وجوب النصب في هذا عند [illegible] واما الثالث فيمتنع العطف فيه عند البصريين
خلافا للكوفيين واما [illegible] في تجويز العطف على المرفوع المتصل بلا فاصل فقوله والنصب حتم مبتدا او خبر وبعد متعلقة بحتم ووصل
صفة مفرد وكذا لغير نصب [illegible] بذلك من الفعل والمنصوب والمتصل المنصوب فان العطف عليه جائز بلا شرك وكذا ايضا قوله لم
يؤكد منفصل [illegible] احترازا فانه اذا اكد جاز العطف [illegible]
في صحة العطف ليس هو خصوص التوكيد بالمنفصل بل الفاصل وجود الفاصل كما ياتي ان شاء الله تعالى
والعطف رجح بعد في رفع متصل او ظاهر وبعد ما ثقل ويجب نصب ان يكون نقص
القسم الثالث ما يختار فيه العطف على النصب على المعية وذلك بعد ضمير الرفع المتصل نحو ما انت وزيد وبعد الظاهر المجرور
نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو [illegible] ضمير النصب المنفصل والظاهر المنصوب والمرفوع [illegible]
ادون لانه اذا اثبت ذلك في صورة المنع المتقدمة [illegible] في غيرهما اولى وقال ابن الحاجب بتغيير العطف فيما يمكن
فيه بلا تكلف كما تقدم لانه اذا امكن بلا ضعف لا يعدل لغيره لغير ضرورة قال الرضي وليس بشيء لان النص على المعية [illegible] النصب وقد
يكون ضروريا وقال غيره [illegible] العطف هو المختار مع جواز النصب [illegible] النصب ولا
[illegible] وكذا رجح العطف ايضا في قولهم ما انت وزيد وكيف انت وزيد وجوز فيهما النصب

[illegible]

مشعر بذلك لان انه الشكال والتعبير ابن مكرر ناقصة لا يصلح لكون حالا قاله الدماميني وكلام [illegible] انها لا يتعين نقصانها [illegible]
ابن هشام في المغني [illegible] على تامة [illegible] وفي المثال الثالث تحتمل التمام بتكلف كيف حالا والنقص فيكون خبرا
[illegible] تامة وابو حيان نقصانها وعليه [illegible] يتبين الجواب عما [illegible] على النص
[illegible] قوله والعطف [illegible] متعلق به [illegible] صفة له ونصب نائب
[illegible] متعلق به وما مضاف اليه [illegible] عليها [illegible]
صفة لكون **والنصب رجح حيث تركه العطف** **وضعف من النسق المتعين**
القسم الرابع ما يرجح فيه النصب على العطف وذلك اذا امتنعت شروط العطف [illegible]
[illegible] وكذا اذا ما رجح العطف على راي غير الاكثر [illegible]
وان تركن جائز بالسوية القسم ما يستوي فيه الوجهان وذلك الواقع بعد ضمير [illegible] المؤكد نحو [illegible]
[illegible] واباك وهذه امثلة فيها العطف بلا ضعف [illegible] الظاهر انه يترجح [illegible] وهذا القسم مفقود عند صاحب التسهيل [illegible]
الدماميني **وحيث لا يصح مع والعطف** **اضمر ما صلح لينصبه** [illegible]
اذا تعذر النصب على المعية لعدم صحة المعية والعطف لعدم المشاركة تعين النصب بعامل مقدر [illegible] وزججن الحواجب والعيونا
فانه لا يصح نصب العيون على المعية لان مصاحبة الحواجب للعيون معلوم لا فائدة في الاخبار به ولا يصح عطفه على ما قبله لعدم
مشاركته له في معنى العامل اذ التزجيج [illegible] والتكحيل مختص بالحواجب لا تشاركها فيه العيون [illegible] فالناصب
للعيون [illegible] وكحلن العيون قوله حيث متعلقة باضمر المبني للمفعول [illegible] مضاف اليها حيث ومع [illegible]
والعطف [illegible] لا معية ولا مشاركة ولا يخفى ما في الشرح من الزيادة على الخلاصة

المستثنى

قال في الشرح عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف بعض النحاة وابن مالك في الالفية
بالاستثناء كما ترجم في [illegible] بالمعمول [illegible] والخلاصة [illegible] وفي المسألة كلام [illegible]
ما استثنت الا مع تمام ينتصب [illegible] بالاستثناء [illegible] حالا من [illegible]
اي حال كون الكلام المشتمل على الاستثناء موجبا [illegible] حال ثانية او صفة [illegible] متعلق بانتصب
وهو جواب الشرط والمعنى ان المستثنى بالا يجب نصبه بشرطين احدهما ان يكون الكلام موجبا اي لم يتقدم فيه نفي او شبهه
وثانيهما ان يكون تاما [illegible] المستثنى منه [illegible]
ومجموع [illegible] ان يكون متصلا او منقطعا [illegible] وكون الناصب للمستثنى هو الا [illegible] ابن مالك وعزاه
لسيبويه والمبرد والجرجاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
زيد [illegible] في التفريع [illegible]
والترك [illegible]
[illegible] المناظر بالتبعية
وفي عامل المستثنى [illegible]
وبعد نفي او كنفي انتخب **اتباع ما اتصل** [illegible]
[illegible] المستثنى منه والثاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]